

اجراء منع دخول بيض المائدة يحتاج إلح قرار

وزير الزراعة: اصبح العراق بؤرة لنفايات الدواجن العالمية

اكّد وزير الزراعة الدكتور علي حسين البهادلي أن كميات كبيرة من منتوجات الدواجن تدخل العراق وهي خالية من الشروط الصحية والمواصفات العالمية المعتمدة حيث اصبح العراق بؤرة لنفايات الدواجن العالمية التي تسوق له من سفن في أعماق البحار وليس من دول المنشأ المعتمدة.

وقال ان الوزارة وضعت خططاً لتفعيل دور المهاجر الزراعية ورفدها بالمختبرات الطبية وتعزيزها بسلطة القانون لحماية العراق من مخاطر الأفات الزراعية.

وأضاف: من المؤمل اتخاذ قرارات من شأنها حماية الانتاج الوطني في القطاع الزراعي..

وفي سياق متصل كان عضو مجلس ادارة الاتحاد العراقي لصناعة الدواجن حيدر فرج قد حذر من قرب حدوث كارثة تطيح بصناعة الدواجن في العراق بعد توقف (٧٥) مجزرة دواجن من اصل (٨٠) مجزرة منتشرة في المحافظات كافة مؤكّدا ان العراق ينفق (٥٠) مليون دولار شهريا لشراء منتوجات الدواجن بما يمثل (٨٠) مليار دينار من الرأس المال الوطني المهم لتعزيز الاقتصاد العراقي الذي يعاني ازمة خانقة.

وتطرق اإلى أن انتاج قطاع الدواجن وصل إلى اقل من ٥/٠ من النسب السابقة بعد التدهور الخطر الذي شهدته صناعة الدواجن العراقية في الوقت الحاضر، مما شجع على دخول تلك الانماط من منتجات الدواجن، إذ تدخل العراق شهريا من (١٠-٨) آلاف

مكافحة البطالة ومواجهة الإرهاب في العراق

د. فلام خلف الربيعي

وجه الكاتب الأمريكي "نوح فيلدمان" الذي عمل مستشاراً لشؤون الدستور خلال فترة حكم سلطة التحالف المؤقتة للعراق، في كتابه المعنون "بماذا ندبى للعراق: حرب واخلق بناء الدولة" **What War and the Ethics of Nation We Owe Iraq** Building)نصادر حديثا عن جامعة برنستون، نداء إلى الضمير الانساني الأمريكي وصانعي القرار في الولايات المتحدة لتحمل مسؤولياتهم تجاه الشعب العراقي. وعدم ضياع فرصة بناء دولة في العراق. مؤكّدا ضرورة التركيز في مرحلة ما بعد الانتخابات على مسألة توفير الأمن وبناء الدولة. على أن يصاحب ذلك وقبل كل شيء تغيير في آليات التعامل مع العراقيين. فللخروج من المأزق الأمريكي في العراق يطالب فيلدمان بالعمل على تبني عملية اعادة بناء دولة ديمقراطية مستقرة في العراق، بصورة أكثر جدية لأنها الشيء الوحيد الذي سيقبل به العراقيون. مؤكّدا امكانية بناء دولة ديمقراطية مستقرة في العراق إذا أصبح ذلك هدفاً امريكيا استراتيجيا. فهذا الهدف الاستراتيجي هو الوسيلة الأكثر فعالية لمحاربة الإرهاب على المدى الطويل. أما البعد الاخلاقي في عملية بناء الدولة في العراق، فيتمثل بضرورة العمل على مراعاة مصالح الشعب العراقي ومنع وقوع ظلم على أي من الفئات أو الجماعات مهما كانت كبيرة أو صغيرة. لأن عملية اعادة بناء الدولة في العراق تتضمن في طياتها العمل على كسب عقول وقلوب العراقيين. وتتفق مع جميع الملاحظات التي أوردها الكاتب، وللمساهمة في توضيح البات تنفيذ النقطة الأخيرة المتعلقة برفع الظلم عن الشعب العراقي، نؤكد ضرورة العمل على المعالجة الجذرية لموضوع البطالة وبشكل عاجل وتحديدًا خلال فترة حكومة الجعفري ستة الأشهر القادمة" فهذا الموضوع يحتل اولوية عالية واهمية استثنائية موازية لاهتمام الحكومة بالجانب الأمني، فبرغم عدم الجوى الاقتصادية لهذا الأجراء وفقا لمعايير الربحية التجارية وبحسب اعتبارات الكفاءة الانتاجية لا سيضفيه من أعباء ضخمة على ميزانية الدولة التي تعاني اصلا عجزاً فادحاً، فضلاً عن كونه يتعارض مع التوجهات المستقبلية للسياسة الاقتصادية في العراق التي سقوم على تبني الخصخصة وتخفيف تدخل الدول في الشأن الاقتصادي. الا ان الجانب العاجل والاستثنائي في هذا الأجراء يكمن في الربحية الاجتماعية المرتفعة المتحققة من تنفيذ هذا الأجراء، التي ستؤمن رفح درجة مشاركة العراقيين في العملية السياسية وعملية اعادة بناء الدولة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو من اين ستمول الميزانية المخصصة لدفع رواتب هذا الجيش من العاطلين ؟ واين سيتم توظيفهم في ظل حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد العراقي، وحالة التدمير للبنية الانتاجية والبنية الاساسية؟

وللاجابة عن الشق الاول من هذا السؤال نرى انها تكمن في ضرورة ان تتبنى حكومة الجعفري محاولة اقناع صانعي القرار في الولايات المتحدة بضرورة معاملة قضية مكافحة الجذرية للبطالة كجزء لا يتجزأ من عملية مواجهة الارهاب في العراق، وكأحد الشروط الضرورية لتجاح عملية اعادة الاعمار وبناء الدولة الديمقراطية المستقرة، وبناء على هذا التصور، ينبغي ان تقوم الولايات المتحدة بدفع رواتب هذا الجيش من العاطلين، من خلال تكوين ميزانية خاصة تمول مباشرة من الميزانية المخصصة لتمويل العمليات العسكرية للجيش الأمريكي في العراق باعتبار ان هذه العملية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق توفير في تكلفة الانفاق على هذه القوات وتقلل من عددها وعدتها تدريجيا، وبما يفضي في النهاية إلى تقليص مدة وجودها في العراق في الأمد الطويل. وللاجابة عن الشق الثاني من هذا السؤال نؤكد ضرورة ايمان الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذا الأجراء بان عملية التوظيف هذه هي عملية مرتبطة بالظروف الطارئة، لذلك سيوظف هؤلاء العاطلون بعقود وقتية تجدد سنويا وفي الانشطة الانتاجية والخدمية وبخاصة ذات الصلة بانتاج السلع الزراعية والغذائية والاستهلاكية الأخرى للتخفيف من معدلات التضخم، وفي المجالات الخدمية وبخاصة الأنشطة العسكرية والأمنية، وفي اعمال البناء والتشييد، وبشكل اعائات تدفع للعاجزين واليتامى والأرامل ولحين انتهاء هذا الطرف الطارئ على ان لا تنسى ان الهدف الاساس من عملية التوظيف هذه هو هدف اجتماعي وسياسي وليس اقتصاديا، وهذا النوع من السياسات ليس بجديد، فطالما استخدمته الحكومات لكسب الولاء السياسي، ورفع درجة مشاركة المواطنين في العملية السياسية. وزيادة التقاف المواطنين حول الحكومة.

وأخيرا نؤكد ضرورة أن تدفع الحكومة العراقية المنتخبة التي يفترض بها ان تكون الصوت المبرر عن مصالح الشعب العراقي حكومة الولايات المتحدة على تبني هذا المقترح، انطلاقا من مسؤولية الأخيرة الاخلاقية في عملية اعادة بناء العراق.



اجهزتنا الاقتصادية

ومواجهة حالات الفساد

حسام الساموك

اشارت ملاحظاتني عن واقع المؤسسات الاقتصادية والاجهزة الرقابية المعنية بها فضول زملائنا في خلال ورشة عمل للصحافة الاقتصادية العربية في القاهرة قبل اشهر قلائل حين اعلمتهم ان الصحفي بوجه عام، والصحفي المهتم بالشأن الاقتصادي بوجه خاص كان ابان النظام الدكتاتوري يتحسب لأية مواجهة نقدية للظواهر السلبية والممارسات المدانة خشية تعرضه للمساءلة التي قد تعرضه لمشاكل لا تحمد عقباها، فسارع بعض زملائنا العرب يغبطونني كوني اتمتع الآن بحرية التعرض لأية اشكالية تروق انسيابية الفعاليات الاقتصادية، فضلاً عن تأشير حالات الفساد والتآليب العلني على مكافحتها وتقويض ركائزها، فأجبتهم بنعم ولا في آن واحد.

. ماهذا يبدو أن في الأمر ما يثير الغرابة؟ . نعم، بل غرابة تبكي وتضحك في آن واحد!! اطرف مائه الامر انك قد يتاح لك ان تستعرض حالات الفساد والسلوكيات المدانة بما يشابه ما يتاح لمحتجي (الهايد بارك)، وتعالوا نستعرض ما فضحناه من ممارسات تزكم الانوف في الصيف قبل الشتاء، مررنا . خاصة خلال الاسابيع الاربعة الماضية عبر هذا العمود اليومي .بحالات يجدر بالمؤسسات التي تستضيف فعالياتها ان تحدد مواقفها منها، بل تستنكر علاقتها بها وتسارع إلى التحقق من حقيقة ادائها، سلطنا الاضواء على ممارسات اقل ما يقال عنها انها مدانة نصا ومضمونا لتعارضها مع ابسط ثوابت النزاهة واخلاقيات سلامة الاداء وحالات الشفافية المنتظرة، بل ما يتعارض مع نصوص قانونية سابقة ولاحقه، وقواعد نافذة، هناك محاولات نصب وابتزاز واضحة، وقل انماطاً متعددة للتغريب والتوريط، بل الاستحواذ على حقوق مكتسبة للآخرين.

في الجانب الآخر مازالت بعض المؤسسات التي تعرضت بالامس لعمليات السلب والنهب، تجري فيها عمليات تزوير وترقيع لاختفاء اجهزة ومواد خام، بل ارصدة مبالغ خيالية تحت انظار الدوائر الرقابية مما اضطرنا . مجبرين . إلى دعوة مفوضية النزاهة لتمد نشاطها إلى هذا الميدان الخطير، مع تقديرنا لحجم المهمات المناطة بها وخطورة مسؤولياتها.

ان ما نهنيا اليه من حالات ترسم الاف علامات الاستفهام عن سلامة الاداء التي تقتصر اليها في ممارساتها لم تعد تعزز مصداقية المؤشرات التي ثبتناها بالشواهد الموثقة بحسب، بل نكاد نؤمن بأن ما خفي بحق كان اعظم، بمعنى ان سكوت الاجهزة والمؤسسات المعنية عن حالات الفساد التي اشرناها، انما يعبر عن وجود فضائح أكثر خطراً مما أمطنا اللثام عنه حتى الآن، وهو ما يزيد الطين بلة.

نعود من جديد لنؤكد فقتنا بأن حالات الفساد والممارسات المشبوهة لايد من ان تجابه برفض عناصر الخير والبناء والنهوض متطلعين بعزم دؤوب إلى سياسات قادرة على فرض قواعد العمل المسؤول بما يدعم برامج الإصلاح الاقتصادي ويؤمن اليات السلامة والامان والنزاهة.

رياض القره غولي

ونّوه إلى أن العراق يعد من أكبر دول الشرق الأوسط امتلاكاً لفاعدة صناعة الدواجن، ويستطيع سد احتياجات اسواقه المحلية وتصدير الفائض في الانتاج إلى الخارج إذا ما توفرت له قوانين حماية صناعة الدواجن من خلال فرض رسوم كمركية مضافا اليها هامش للربح بمقدار ١٠٪ على المنتجات المستوردة وبحسب كلفة الانتاج المحلي، مبيّناً ان عدد الايدي العاملة في قطاع صناعة الدواجن العراقي تصل إلى (٨٠٠) الف عامل بحسب تقارير قطاع الثروة الحيوانية يعملون في تشغيل (٥٠) مجزرة دواجن وجميع مفاقد وحقول التربية في العراق.

وعزا ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي يعد حلقة رئيسة في الانتاج والخزن في هذه الصناعة، والمشاكل الأخرى المتمثلة بانقطاعات الماء وغياب مختبرات الرقابة على المواد الأولية، فيها، فضلاً عن عدم وجود السيطرة الصحية، إذ غزا العراق الكثير من الآفات المرضية الخطرة عن طريق الاستيرادات العشوائية لمنتوجات الدواجن.

ودعا إلى اعادة الحياة لبرامج تشغيل مشاريع الدواجن بآليات جديدة لدعم الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العاملة بما يعيد لهذا القطاع حيويته ودوره المطلوب في مسيرة القطاع الزراعي.

وفي هذا السياق يجدر ان نتذكر

أن صناعة الدواجن في الاعوام

السابقة استطاعت سد

الاحتياجات المحلية من بيض

المائدة بنسبة ١٠٠٪ وبيض

التفقيس بنسبة ٧٠٪ ودجاج

اللحم بنسبة عالية جداً.



مادة الدجاج فقط، اما البيض السوري فاسعاره تختلف تماماً عن الاسعار العالمية السائدة، إذ يصل سعر صندوق البيض الواصل إلى بغداد بمبلغ (١٥) دولاراً من دون النظر إلى كلفة الشحن أو المصاريف الأخرى وهذا ما يتسحب على البيض الهندي وغيره من انواع البيض التالف الذي يسوق إلى العراق بدلاً من اتلافه!

بالاسعار وصولاً بها إلى ادنى مستوى لها لاجبار الانتاج المحلي على التوقف ومن ثم رفع اسعارها بعد سيطرتها على السوق.

واوضح ان سعر الدجاج يصل إلى البصرة بألف ومائتي دولار للطن الواحد ويباع بالفى دولار من دون اية ضريبة تستحصل من التالف

الشركات والتي تصل أرباحها إلى (٨٠٠) دولار للطن الواحد من

بما تسبب في الحاق خسائر كبيرة بهذا القطاع أجبرت القائمين عليه من أصحاب المشاريع على تحديد انتاجهم وابقافه في بعض الاحيان جراء تدني اسعار السوق بحيث غدت اسعار كيلو لحم الدجاج دون كلفته الحقيقية.

وعبر عضو مجلس ادارة الاتحاد العراقي لصناعة الدواجن عن قلقه مما سماه "مافيا" المضاربة

بالاسعار المحلية التي تتلاعب

تقرير عن معدلات اسعار السوق

٠,٠١ ٪. والمصرفان المخدمون بنسبة مماثلة.

اما سوق السبائك الذهبية والفضة فقد طرأ ارتفاع على معدل سعر الذهب بنسبة ٠,٠١ ٪. في حين حسّافضت الفضة على معدل سعرها للأسبوع الماضي.

الزيت التركي نحو الانخفاض وبنسبة ٠,٠٦ ٪. ومادة بيض المائدة المستورد بنسبة ٠,٠٨ ٪،، اما سوق المنتجات الحيوانية الخام المعدة للتصدير فقد اتجه معدل سعر مادة جلد البقر الجيد للانخفاض بنسبة

السابقة، فضلاً عن توفر جميع المواد وكميات جيدة، ومن مناشئ متعددة، وبين التقرير ارتفاع معدل سعر مادة لحم الدجاج المستورد بنسبة زيادة ٠,٠٦ ٪. ولحم الدجاج المحلي بنسبة ٠,٠٤ ٪. في حين مال معدل سعر

أشر تقرير غرفة تجارة بغداد عن حالة السوق المحلية حالة الاستقرار التي اتسمت بها اسعار المواد الغذائية والحبوب والمنتجات الحيوانية خلال الأسبوع المنصرم حيث حافظت اسعار اغلب المواد على معدلاتها

مركز الدخل النفطي في لندن

يعقد لقاءً دولياً بشأن قضايا إدارة الثروة النفطية في العراق



البصرة / عبد الحسين الفراوي

علمت (المدى) ان مركز الدخل النفطي وكنية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في بريطانيا بدأ استعدادهما لاقامة ندوة بخصوص اهمية النفط العراقي باعتباره المشروع الديمقراطي لاعادة اعمار العراق واتباع سياسات متكاملة لادارة هذه الثروة، وقد باشرت الجهتان المنظمتان استعدادهما بمفاتحة الباحثين والاكاديميين في جامعة البصرة ومؤسسات نفطية اخرى للمشاركة في اللقاء الذي سيقام للفترة من ٢٩- حزيران الى ١- تموز في البصرة حيث سيشارك ١٢ باحثا واستاذا اكاديمياً متخصصاً في المجالات النفطية والاقتصادية والصناعة النفطية.

وذكر مركز الدخل النفطي وكنية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وهما الجهتان الداعيتان لهذا اللقاء بانهما بصدد جمع

تصعيد بين أوروبا وأمريكا في قضية صناعة الطائرات

للغاية. وقد اتهم الطرفان بعضهما باتخاذ موقف متصلب، بل وبإقفال الخط في وسط محادثات هاتفية.

صوام

وقد اتهم مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة، بيتر ماندلسون، الولايات المتحدة بتقديم القضية إلى منظمة التجارة العالمية وجعلها "صراعا حقودا".وقال ماندلسون: "أخشى أن يكون قرار أمريكا قد بدأ أكبر وأصعب خلاف قانوني في تاريخ منظمة التجارة العالمية، وأكثرها تكلفة". وأكد

المفوض الأوروبي أن الصراع سيكون ضاريا من كلاًّ الجهتين، وأن أوروبا ستدافع عن مصالحها بكل ما أوتيت من قوة، وكانت أوروبا قد اقترحت يوم الاثنين أن تضع حدا لمساعدتها لإيرباص واستئناف المفاوضات التي بدأتها مع الولايات المتحدة في كانون الثاني. لكن المسؤولين الأمريكيين قالوا إن العرض ليس كافيا، خاصة وأن أوروبا كانت تستعد لتقديم مساعدات قدرها ١,٧ مليار دولار لإيرباص.

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

اسعار العملات

أمام الدينار العراقي